

إدارة القروض متناهية الصغر الآليات والأهداف والتحديات*

د. عالية عبد الحميد عارف

مدرس الإدارة العامة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
جمهورية مصر العربية

ملخص:

ترجع أهمية القروض متناهية الصغر إلى دورها الكبير في محاربة الفقر ومساعدة الفئات الفقيرة بل والمعدمة في المجتمع على كسب قوتها بشكل منتظم؛ الأمر الذي يضمن لها حياة كريمة تتفق وواجبات المسؤولية الجماعية. وقد بدأت الحملة العالمية للقضاء على الفقر في قمة القروض المتناهية الصغر التي عقدت في واشنطن في الفترة من 2-4 فبراير 1997. ونجحت تلك القمة في الحصول على دعم من دول العالم، وقد صاغت القمة هدفاً تمثل في الوصول ببرنامج القروض إلى أفقر 100 مليون فقير على مستوى العالم، إلى جانب مجموعة أخرى من الخدمات المالية، إضافة إلى التوصية بأفضلية العمل من خلال النساء في تلك الأسر، وعلى أن يتم تحقيق ذلك بحلول عام 2005.

وتزايد الاهتمام بآلية القروض متناهية الصغر، فأضحى الهدف الرئيس للألفية الجديدة سواء بالنسبة للأمم المتحدة، أو في مجال صناعة القروض متناهية الصغر هو تخفيض أعداد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015، وذلك مع الأخذ في الاعتبار أن قرابة نصف سكان العالم -ثلاثة بلايين نسمة- يعيشون بأقل من دولارين يوميًا، وقرابة نصف هذا العدد يعيشون على أقل من دولار واحد يوميًا.

وعلى هذا تتمثلت المشكلة البحثية لهذه الورقة في تحديد مدى فعالية برامج الإقراض متناهي الصغر في تأثيرها في البيئة المحيطة والمشاكل المرتبطة بها، وذلك وفقاً للتجارب الدولية. وتمثلت الأهداف الرئيسية للدراسة في:

- 1- ماهية القروض متناهية الصغر.
- 2- تحليل تأثير القروض متناهية الصغر على المجتمع.
- 3- تحليل المشكلات المرتبطة بتقديم القروض متناهية الصغر.
- 4- التعرف على معايير نجاح الإقراض متناهي الصغر.
- 5- محاولة صياغة نموذج لآلية نجاح القروض متناهية الصغر.

ومن ثم تناول البحث وجهات النظر المختلفة لمفهوم القروض متناهية الصغر وعلاقته بالمفاهيم المتقاربة، كما

* تم تسلم البحث في نوفمبر 2008، وقُبل للنشر في مارس 2009.

تم تحليل المراحل المختلفة من أجل إدارة فعالة لهذا النوع من القروض والعقبات التي تواجهها، ومن ثم معايير الإقراض الجيد. إضافة إلى ذلك قامت الباحثة بتحليل تأثير تلك القروض على متغيرات ثلاثة رئيسية تمثلت في مستوى الفقر، ومستوى النمو الاقتصادي، وتمكين المرأة. ومن خلال تلك النقاط جميعها، تمكنت الباحثة من صياغة نموذج لتطبيق القروض متناهية الصغر من منظور نظمي.

وفى الخاتمة أشارت الباحثة إلى أن انهيار آليات عمل النظام الرأسمالي وما سببته من أزمات متصاعدة على المستوى الدولي سواء في أسواق المال أو التجارة أو العمل، يدعو إلى مزيد من التدخل سواء بالنسبة للحكومات أو المجتمعات المدنية لتحقيق العدالة الاجتماعية. وتمثل القروض متناهية الصغر - من وجهة نظرها - إحدى الوسائل لتحقيق تلك العدالة.

مقدمة:

ترجع أهمية القروض متناهية الصغر إلى دورها الكبير في محاربة الفقر ومساعدة الفئات الفقيرة بل والمعدمة في المجتمع على كسب قوتها بشكل منتظم؛ الأمر الذي يضمن لها حياة كريمة تتفق وواجبات المسؤولية الجماعية. وقد اتفقت حكومات الدول النامية على تبني سياسات واضحة لمواجهة الفقر والحد من أعداد الفقراء، حيث بدأت الحملة العالمية للقضاء على الفقر في قمة القروض المتناهية الصغر التي عقدت في واشنطن في الفترة من 2-4 فبراير عام 1997. ونجحت تلك القمة في الحصول على دعم من دول العالم، حيث اجتمع في واشنطن نحو 3,000 فرد ينتمون إلى 137 دولة. وقد صاغت القمة هدفاً تمثل في الوصول ببرنامج القروض إلى أفقر 100 مليون فقير على مستوى العالم، إلى جانب مجموعة أخرى من الخدمات المالية، إضافة إلى التوصية بأفضلية العمل من خلال النساء في تلك الأسر، وعلى أن يتم تحقيق ذلك بحلول عام 2005.

وبعد مرور خمسة سنوات، وأثناء انعقاد قمة القروض المتناهية الصغر في مدينة نيويورك في شهر نوفمبر من عام 2002، أوضحت الأرقام التي عرضت بقمة نيويورك، أنه بنهاية عام 2002، استفاد من برنامج القروض أكثر من 54 مليون أسرة حول العالم. ووجد أن ضمن هذا العدد 26,8 مليوناً يعدون من الفئات الأشد فقراً في العالم؛ حيث لا يتعدى دخلهم اليومي دولاراً واحداً؛ الأمر الذي يعد تقدماً مذهلاً منذ بدء الحملة عام 1997 - والتي تم وقتها حصر 7,6 مليوناً فقط من الأسر الأشد فقراً التي تم مساعدتها. وأضحى الهدف الرئيسي للألفية الجديدة سواء بالنسبة للأمم المتحدة أو في مجال صناعة القروض متناهية الصغر هو تخفيض أعداد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015. وقد مثل هذا الهدف تحدياً أمام التمويل المتاح للإقراض متناهي الصغر وأمام القدرات المؤسسية التي توصله إلى أيدي الفقراء، وذلك مع الأخذ في الاعتبار أن قرابة نصف سكان العالم - ثلاثة بلايين نسمة - يعيشون بأقل من 2 دولار يومياً، وقرابة نصف هذا العدد يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً. وبعيداً عن الإحصاءات، فإنه إذا ما تم النظر إلى تلك الأعداد فإن مساعدة تلك الفئات سيضمن قاعدة قوية لتحقيق النمو للمجتمع بأسره (Newton, et al. 2005: 3).

لم يكن محمد يونس - مؤسس بنك جرامين والحاصل على جائزة نوبل للسلام عام 2006 - يحلم مطلقاً أن يصبح برنامج القروض المتناهية الصغر ركيزة لـ "بنك الفقراء" العالمي الذي يخدم 2.5 مليون فرداً،

كما لم يتوقع أن يتم تبني هذه الفكرة فيما يزيد عن مائة دولة منتشرة في خمس قارات. فقد كان هدفه في البداية هو التقليل من شعوره بالذنب ومحاولته أن يكون فردًا نافعًا لفئة من الناس تتضور جوعاً، ولكن هذه التجربة لم تقف عند هذا الحد، فقد تكررت في حالات كثيرة لدى كل من اقترض ونجح في مشروعه.

فالسالم الدائم لا يمكن تحقيقه إلا إذا تمكنت شريحة كبيرة من سكان العالم من إيجاد طريقها في الخروج من دائرة الفقر؛ وتعد القروض متناهية الصغر هي إحدى الوسائل لتحقيق هذا، كما أن إتباع منهج التنمية من أسفل يعزز من التوجه إلى تحقيق المزيد من الديمقراطية والمزيد من المراعاة لحقوق الإنسان (Cecilia Martinsen).

ولعل إعلان الأمم المتحدة لعام 2005 سنة دولية للإقراض متناهي الصغر، يأتي تأكيداً لأهمية هذه الآلية ودورها الحيوي في تخفيف منابع الفقر. كما أن من أصدق الدلائل على جدوى الإقراض متناهي الصغر على المستوى الدولي، إنشاء العديد من قطاعات التمويل بهدف الوصول إلى ملايين الفقراء على مستوى العالم، ونجاحها في تزويدهم بالخدمات المالية والتخفيف من حدة الفقر بينهم، وبصورة خاصة بعد أن أثبتت التجارب أن شريحة أفقر الفقراء لها القدرة على استخدام خدمات الائتمان بتكلفة مالية محدودة، مدحضة بالتالي القناعات السائدة عن عجز تلك الفئة من الاستفادة من خدمات الإقراض، وارتفاع تكلفة تقديم الخدمات المالية إليها (برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية - أجدف).

ويمكن اعتبار برامج الإقراض المتناهي الصغر بمثابة استجابة لفكرة المسؤولية الاجتماعية للمنظمة؛ فهناك اتجاه متنامي لتضمين البعد الاجتماعي في تقييم أداء المديرين في المنظمات الخاصة. ولعل برنامج "تقييم الأداء المتوازن Balanced Scorecard - الذي نادى به كل من Kaplan and Norton يعد مفيداً في هذا الصدد. فقد وجد أن هذا البرنامج يتضمن مجموعة من المعايير ذات الأبعاد الاجتماعية والتي على أساسها يتم تقييم أداء المديرين؛ منها على سبيل المثال: معيار الأخلاقيات والقيم، ومعيار الحفاظ على البيئة والصحة والأمان للعاملين، وكذا معيار العلاقات مع البيئة الخارجية (Baron, 2007: 3-5).

ويرتبط بهذا التوجه الاجتماعي أيضاً ظهور مفهوم "الربحية الثلاثية Triple Bottom Line" والتي توجه المنظمات للاهتمام بحماية البيئة وتحسين أحوال المجتمع كهدفين رئيسيين بجانب تحقيق المصلحة المادية (Greenberg & Baron, 2008: 73).

وعلى هذا تتمثل المشكلة البحثية لهذه الورقة في تحديد مدى فعالية برامج الإقراض متناهي الصغر في تأثيرها في البيئة المحيطة والمشكلات المرتبطة بها، وذلك وفقاً للتجارب الدولية.

وعلى هذا تتمثل الأهداف الرئيسية للدراسة في:

- 1- ماهية القروض متناهية الصغر.
- 2- تحليل تأثير القروض متناهية الصغر على المجتمع.
- 3- تحليل المشكلات المرتبطة بتقديم القروض متناهية الصغر

4- التعرف على معايير نجاح الإقراض متناهى الصغر.

5- محاولة صياغة نموذج لآلية نجاح القروض متناهية الصغر.

وسوف يتم تحقيق أهداف الدراسة من خلال تناول النقاط التالية:

أولاً- ماهية القروض متناهية الصغر.

ثانياً- إدارة عملية الإقراض متناهى الصغر

ثالثاً- معايير جودة إدارة الإقراض متناهى الصغر.

رابعاً- أهداف القروض متناهية الصغر.

خامساً- التحديات التي تواجه القروض متناهية الصغر.

سادساً- عوامل نجاح عملية الإقراض متناهى الصغر.

سابعاً- نموذج لنجاح برامج الإقراض متناهى الصغر.

أولاً- ماهية القروض متناهية الصغر:

يمكن تعريف القروض متناهية الصغر بأنها عملية تقديم خدمات مالية متنوعة للفقراء؛ تتراوح ما بين قروض ومدخرات وتأمينات، يتعدد فيها الفاعلون من هيئات مانحة وبنوك تجارية إلى منظمات غير حكومية متخصصة ومتعددة الأهداف. وقد يتواجد هذا التمثيل الشبكي على المستوى الدولي كما قد يتواجد على المستوى المحلى (Bondevik, 2003: 6-7).

كما تعرف على أنها القروض الصغيرة التي تمنح للأفراد للقيام بإدارة عملاً ذاتياً أو للبدء في تأسيس عملاً صغيراً مدرّاً للدخل. ويمنح هذا النوع من الإقراض من قبل منظمات مستقلة غير هادفة للربح، أو من خلال برامج تحسين الوضع الاقتصادي لشرائح من المجتمع، أو من خلال المؤسسات المالية التجارية (Canada-Ontario Business Service Center, 2008).

ويمكن تعريف القروض متناهية الصغر وفقاً لما تتبناه وزارة المالية الكندية على أنها:

القروض الصغيرة التي يتم منحها للأفراد ذوى الدخل المنخفضة لتدعيم عملية التوظيف الذاتى أو للبدء في تأسيس عملاً تجارياً مدرّاً للربح- وتكون هذه القروض متناهية في الصغر بحيث لا تتعدى بضعة آلاف من الدولارات (أقل من 25 ألف دولار) (Department of Finance Canada, 2003).

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلاف بين مفهومي التمويل متناهى الصغر والإقراض متناهى الصغر؛ حيث يشير الأول إلى مجموعة من العمليات المالية أكثر شمولاً من المفهوم الثانى، فالتمويل متناهى الصغر يعكس ما شهده حفل الإقراض متناهى الصغر من تطور؛ ففي الماضى كان محور اهتمام المؤسسات المالية العاملة في ذلك الحقل مقصوراً على منح القروض فقط، ولكن بمرور الوقت ونتيجة لاكتساب الخبرة أصبح واضحاً أن الفئات التي تستفيد من القروض أضحت بحاجة إلى المزيد من الخدمات- لا سيما مكان آمن لحفظ

مدخراتهم فيه (Baker & Biety, 2001:2).. وبهذا نجد أن التمويل متناهي الصغر يمتد ليشمل التعامل في الدعم الفني والتأمينات والمدخرات بالإضافة إلى الإقراض- إلا الباحثة لاحظت استخدام كلا المفهومين على نحو متبادل وفقاً لما تشير إليه الكتابات في هذا الموضوع.

كما لاحظت الباحثة اختلافاً في تقدير حجم القرض الذي يعد متناهي الصغر من منطقة لأخرى؛ فبينما تشير القروض المتناهية الصغر في السويد إلى تلك التي تقل عن 200 دولار أمريكي والتي يتم منحها لأفراد ليقوموا مشروعاً مدرراً للدخل (Martinsen, Op.cit)، نجد أن تقديرها في مصر يتراوح بين 500-4000 جنيهًا مصرياً.

أما عن بدايات فكرة الإقراض متناهي الصغر، فقد وجدت الباحثة أنه من الصعب تتبع أو تحديد نقطة بداية للفكرة، فقد يرى البعض أن البداية قد تكون في البرامج الحكومية الممثلة في القروض الزراعية التي شاعت خلال حقبة الخمسينيات؛ وإن كانت هناك دلائل تشير إلى ما قبل تلك الحقبة. ولكن المؤكد أن مزيداً من الاهتمام تم توجيهه إلى تجربة بنك جرامين الذي تم تأسيسه عام 1976 نظراً لتطبيقه فكرة الإقراض متناهي الصغر على نطاق واسع. ومنذ ذلك الحين ظهرت العديد من المداخل والتنظيمات والمنتجات والآليات على مستوى العالم التي تتعامل والقروض متناهية الصغر (Bondevik, Op.cit: 7).

يعد بنك جرامين أول مؤسسة بنكية تمنح قروضاً دون ضمانات على مدى الخمسة والعشرين عاماً الماضية. أما الآن فيوجد على الساحة أكثر من عشرة آلاف منظمة تتعامل في الإقراض متناهي الصغر كوسيلة للحد من الفقر (Ford Foundation, 2006).

ويتضح الفرق بين أسلوب عمل بنوك الإقراض متناهي الصغر والبنوك التجارية في كون الأخيرة لا تقوم بمنح قروضاً دون ضمانات؛ الأمر الذي يعنى استبعاداً لفئة الفقراء من المشاركة في النشاط الإقتصادي لعدم امتلاكهم أية أصول تصلح لأن تكون ضماناً لما يحصلون عليه من قروض، بالإضافة إلى افتقارهم لحيازة بعض الأموال التي قد تمثل نواة لهم للبدء في القيام بنشاط اقتصادي. ووفقاً لوجهة نظر يونس- مؤسس بنك جرامين- بالنسبة لفكرة الضامن، أنه في حالة القروض الممنوحة للفقراء فلا حاجة إلى وجود ضامن للقرض، ويفسر ذلك بأن الضامن هنا هو حياة الفقير نفسه؛ فالفقير مضطر لأن يسدد القرض من أجل أن يحصل على قرض آخر يسد به احتياجاته (يونس، 2007: 162).

ثانياً- إدارة عملية الإقراض متناهي الصغر:

أ- إجراءات الحصول على القروض:

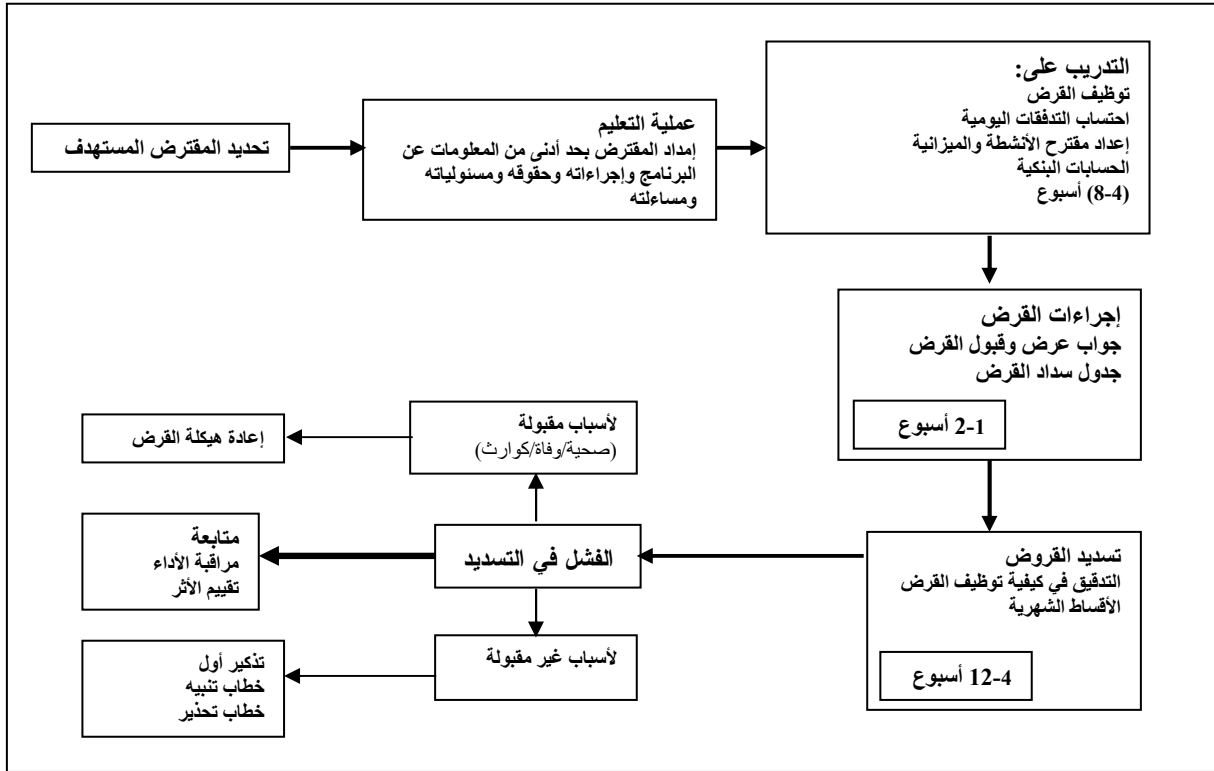
فشلت البنوك التجارية في منح الفقراء قروضاً بسبب عدم توافر ضمانات للقرض، رغم أنه وفقاً للخبرة الدولية في هذا المجال فإن معدلات السداد في حالة الإقراض متناهي الصغر تعد من المعدلات المرتفعة للغاية إذا ما قورنت بقروض البنوك التجارية، حيث تصل إلى أكثر من 90 %، بل يرى البعض أن الحالات التي سجلت معدلات عائد على القروض أقل من 100% تعد حالات نادرة. وتجدر الإشارة إلى أن تلك العوائد ربما تعد ضئيلة إذا ما حسبت كأرقام مطلقة، ولكن إذا ما تم احتسابها كنسبة من مبلغ القرض الذي يكون ضئيل

بدوره، فإنها تمثل أرقام قياسية؛ الأمر دعا البعض إلى الدهشة من إجماع البنوك التجارية عن العمل في مثل تلك القروض (4: Harper, 1994).

ويرجع يونس السبب في ذلك إلى أن الفقراء يشعرون بالفخر لإسهامهم في الإنتاج، وبهذا يثبتون أن حالة الفقر التي يعيشونها ليست قدرية وإنما لضعف الفرصة المتاحة لهم وحرمانهم من حقهم في الحصول على القروض (يونس، مرجع سابق: 77، 85-88). ويمثل الشكل (1) آلية الحصول على القروض متناهية الصغر.

ويتضح من الشكل أن العملية تبدأ بتحديد العميل المستهدف ثم يتم تزويده بمعلومات عن البرنامج والإجراءات الواجب إتباعها وحقوقه ومسئوليته وآلية الرقابة عليه- وتستغرق هذه العملية قرابة أسبوعين.

وفي مرحلة تالية تبدأ عملية تدريبه على كيفية صياغة طلب الحصول على القرض وكيفية احتساب التدفقات النقدية اليومية وتدريبه على القيام بدراسة لجدوى مشروعه المزمع وحساباته البنكية - وتستغرق مرحلة التدريب تلك من 4-8 أسابيع. ثم تستغرق عملية الموافقة على القرض ومن ثم حصوله عليه من أسبوعين إلى أسبوعين. ثم تبدأ عملية تسديد القرض وقد تستغرق 4-12 أسبوع. أما في حالة فشل المقترض في التسديد لأسباب مقبولة تقوم الجهة التمويلية بإعادة هيكلة القرض، أما إذا كان العجز لأسباب غير مقبولة فيتم توجيه إنذار للمقترض فلا يتم إرضاه مرة أخرى.



المصدر (بتصرف): (http://www.makna.org.mymicrocredit.asp) Flowchart of Micro Credits

شكل (1): إجراءات الحصول على القرض

ب- منهج إدارة الإقراض:

ومن واقع الخبرات الدولية في مجال إدارة عملية الإقراض، لا بد من إتباع المنهج المرحلي- الذي يشمل مجموعة من الخطوات المتتالية هي كما يلي (Tarasov, 2002: 14-20):

1- تحديد فريق إبداعي لإدارة العملية:

وهنا يتم تشكيل أعضاء الفريق وتحديد قائداً لهم، بحيث تكون مسئوليتهم القيام بكافة الأعمال التنظيمية- قد يضم الفريق في عضويته ممثلين حكوميين عن المجتمع المحلي وممثلين عن جمعيات غير حكومية ومواطنين نشطين.

يقوم الفريق بتوزيع المهام على أعضائه بناء على المعلومات المتاحة لهم، وذلك للتعاون في صياغة خطة عمل تتضمن قائمة بالأولويات التي قد تتضمن:

- تحليلاً للوضع الاقتصادي والاجتماعي.
 - تحديداً للموارد المالية.
 - جانباً إعلامياً يتضمن تقديم برنامج الإقراض للعامّة.
 - تحديد المنظمات الرئيسية المشاركة في البرنامج والعلاقات الرسمية بينها.
 - تحديد المنطقة الأولية التي سيبدأ فيها التنفيذ.
 - تجهيز مسودة أولية بمشروعات الإقراض متناهي الصغر.
- وينبغي أن تتم العمليات السابقة بشكل تزامني وبشكل يسمح لأكثر عدد من المشاركين بإبداء الرأي ولا سيما القيادات المحلية.

2- تحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي:

الهدف من هذا التحليل هو محاولة البحث عن إجابات لمجموعة من الأسئلة الجوهرية- تتمثل فيما يلي:

- ما هي الفئات المجتمعية التي يمكن تضمينها كمرحلة أولى؟
- ما هي التجهيزات اللازمة للبدء في البرنامج؟
- ما هي أنواع مشروعات الإقراض متناهية الصغر الأكثر ملاءمة للمنطقة والفئات المجتمعية المختارة؟
- ما أنواع التدريب والمساندة التي يحتاجها المشاركون في البرنامج، ومن الذي سيقوم بتوفيرها؟
- ما هي الإمكانيات المحلية المتاحة التي من الممكن تضمينها في البرنامج ليصبح أقل تكلفة- سواء التي سيحتاجها فريق إدارة البرنامج أو التي ستحتاجها الفئات المستهدفة؟ سواء أكانت إمكانيات بشرية أو إمكانيات اجتماعية أو إمكانيات طبيعية أو مالية.

3- التعريف بالبرنامج في المناطق التنفيذ:

الغرض من هذا العرض هو إتاحة الفرصة لأكثر عدد من الأفراد للمشاركة وإبداء الرأى فيما يتعلق بالبرنامج. وينبغى أن تلعب هنا السلطة المحلية هنا دوراً جوهرياً في مساندة البرنامج وتعريف المجتمع المحلى به. ويشمل التعريف إتاحة معلومات عن آلية الإقراض وأهدافه ومخرجاته، ما تم القيام به من تحليل للوضع الاقتصادى والاجتماعى، والمناطق والفئات التى وقع عليها الاختيار كمرحلة أولى للتطبيق، بالإضافة إلى مصادر تمويل البرنامج، وأسعار الفائدة على القروض فى مراحلها المختلفة، والمنظمة التى ستتولى إدارة البرنامج.

4- اختيار المنظمة التى تتولى إدارة البرنامج:

من المهم فى هذه المرحلة هو عدم خلق منظمة بعيدة عن المجتمع المحلى، وإنما هيكل قادر على تقديم القروض وقادر على الاندماج الكامل فى المنطقة التى يتم التنفيذ فيها.

5- اختيار منطقة التنفيذ الأولى:

أثبتت التجارب أنه ليس من المستحسن تنفيذ البرنامج فى عدد من المناطق فى نفس الوقت، وبالأكثر من ذلك أنه لى يمكن تحقيق فعالية السيطرة أو الرقابة على منطقة ما فىنبغى التوسع فى التطبيق تدريجياً. هذا المنهج التدريجى يسمح أيضاً من التحقق بشكل عملى من إمكانات نجاح البرنامج من خلال نماذج القروض الناجحة التى تم تسديدها- الأمر الذى يعد أكبر دعاية للبرنامج ولا سيما فى المناطق الريفية.

6- تحديد الموارد اللازمة للإقراض:

لا بد أن يتم تحديد مسئول فى كل منظمة يتولى التنسيق بين المنظمات المانحة، فالتنسيق الناجح مع المنظمات المانحة يتضمن شرحاً للمزايا التى قد لا تبدو واضحة للعيان من عملية التواجد فى مناطق التطبيق.

7- الاتفاق على القوانين والإجراءات للمنظمة للبرنامج:

تتضمن تلك القوانين والإجراءات مجموعة من الوثائق التى تشمل:

كيفية التقدم للبرنامج، خطة العمل المقترحة، نموذج من خبير يتضمن أسباب موافقته على منح القرض، نموذج من عقد القرض، نموذج من طريقة السداد المتفق عليها، نموذج لضمانات الحصول على القرض.

8- عرض علنى لنتائج التقدم للحصول على القرض:

عندما تقوم وسائل الإعلام المحلية بنشر قرار السلطات المحلية بالبداية فى برنامج الإقراض وشروط التقدم، فإنه من الضرورى تقديم عرض توضيحى عن البرنامج للأفراد المحليين. ويفضل إضافة تصريحات المسئولين فى الاجتماعات المحلية وشرح تفصيلى لأهداف البرنامج فى الصحف ووسائل الإعلام المحلية. كما ينصح بتغطية أخبار النجاحات فى برامج الإقراض وآراء المسئولين المحليين الإيجابية بشأنها إعلامياً.

9- تدريب المساهمين والمنفذين - الدورة الأولى:

تعد هذه الخطوة من الخطوات الهامة في إدارة عملية الإقراض. وبالرغم من أن هؤلاء المساهمين والمنفذين لديهم المهارات والكفاءات اللازمة، إلا أن البرنامج يتطلب تحديداً تطوير المهارات المتوفرة بالفعل بشكل أكثر ملاءمة لتنفيذ البرنامج- من الممكن الاستعانة بالمختصين أو الخبراء في هذا المجال. وواقع الأمر يشير إلى أن الدورة الأولى لبرنامج الإقراض هذا يعد بمثابة " عملية للتعلم من خلال العمل" وذلك بالنسبة للإدارة والمنفذين والمقترضين- فالتدريب مصحوباً بالخبرات المكتسبة من مجالات مختلفة عادة ما يؤدي نتائج جيدة.

10- الدورة الأولى للقرض متاهي الصغر:

كما ذكر قبلاً، فإن الدورة الأولى للقرض تعد تدريباً للمشاركين على اختلاف تخصصاتهم؛ وبالتالي لا بد أن تسودها روح الألفة - والتي قد يساعد عليها منح إعفاء للقرض من الفوائد أو منح قروضاً بشروط مميزة. ولا بد من أن يوضع في الاعتبار أن نجاح القرض في دورته الأولى يمثل دفعة قوية لنجاح أي قرض مستقبلي. وعلى هذا يعد اختيار المقترضين الأوائل عملية غاية في الأهمية- فلا بد من اختيار الأفراد ذوي المكانة أو المعروفين في المجتمع المحلي، كما لا بد من اختيار نوعية من المشروعات القابلة للتكرار مع أفراد آخرين. أيضاً لا بد من التقيد بالشروط المنصوص عليها في القرض والتقيد كذلك بأساليب سداده المنفق عليها. وهنا لا بد من التأكيد على أهمية نشر المعلومات الخاصة بالنجاح المتحقق في محاولة لإقناع أفراد آخرين بجوى الحصول على القروض.

11- إتمام آلية القروض متناهية الصغر والانتقال إلى مرحلة التسيير الذاتي:

بنهاية الدورة الأولى للقرض، تكون آلية الحصول على القرض قد اتضحت واستقرت، وأصبح بالتالي من الممكن استمرارها ذاتياً في المستقبل. ومن الممكن في هذه المرحلة زيادة أسعار الفائدة على القروض لتعويض الخسارة الناجمة عن ارتفاع معدلات التضخم. كما لا بد من الأخذ في الاعتبار الطلب المتزايد للحصول على القروض، ومن ثم محاولة الحصول على تمويل إضافي لبرنامج الإقراض. هذا بالإضافة إلى الاعتماد على ما تحقق من نجاح في دورة القرض الأولى لصياغة مقترحات لمشروعات سابقة التجهيز بحيث تعرض مباشرة على المقترضين المحتملين لمساعدتهم في اتخاذ القرار بشأن أوجه التصرف في القرض.

ثالثاً- معايير جودة إدارة الإقراض متاهي الصغر:

من خلال مراجعة الدراسات، وجدت الباحثة أن هناك أربعة خصائص رئيسة لنجاح أو للحكم بجودة القروض متناهية الصغر - هي كالتالي (Bondevik, Op. cit: 14-15):

- 1- إطار زمني ممتد - الاستمرارية.
- 2- الحجم الكبير Scale.
- 3- درجة التغلغل - الوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين Depth of outreach.
- 4- الاستقرار المالي.

1- الاستمرارية:

هناك اهتمام متزايد لإقامة تنظيمات مالية تعمل لصالح الفقراء - بمعنى أن يصبح هناك توجه طويل المدى لإمداد الفقراء بالخدمات المالية التي يحتاجونها. فالبرامج قصيرة المدى قد يظهر تأثيرها في المدى القصير، لكنها قد تكون ذات تأثير سلبي على المستفيدين في الأجل الطويل. كما أن البرامج قصيرة المدى غالبًا ما يصاحبها مشكلات في السداد؛ فالفقراء قد يندفعون في انتهاز الفرصة التي أُتيحت لهم فيقومون بإنفاق القروض دون أن يعبئوا بطريقة سدادها.

2- الحجم Scale:

العلاقة بين الحجم والكفاءة من ناحية والتكاليف المتغيرة من ناحية أخرى تشير إلى أن التنظيمات الصغيرة لديها مشكلات أكبر في تقديم خدمة ذات جودة وبتكلفة معقولة في الأجل الطويل. فوفقاً للمعايير الدولية لا ينبغي أن تتجاوز نسبة عدد العاملين في مؤسسات الإقراض متناهي الصغر إلى عدد المقترضين 1: (120-150)، ويقصد هنا بالعاملين من يتعاملون مع المقترضين مباشرة ويقومون بمتابعتهم في تسديد قروضهم. أما الطاقم الإداري فلا بد أن يكون حجمه في أضيق نطاق (Egypt Human Development Report - UNDP, 2005: 141).

3- درجة التغلغل:

يثار الجدل حول إمكانية استهداف الفقراء في مقابل الفئات الأكثر فقراً - كيف يمكن تحديدهم/ وإلى أي مدى يتسنى لتنظيمات الإقراض متناهي الصغر استهداف تلك الفئة الأخيرة على وجه الخصوص؟ من الممكن أن يفترض البعض أن الفئات الأكثر فقراً لن تكون مؤهلة للتعامل في القروض بسبب وجود نقص في ما تملكه من أصول إضافة لعدم وجود مصدر ثابت لديها للدخل. ولكن في المقابل تشير التجارب أن جزءاً كبيراً من المستفيدين الذين أثبتوا نجاحاً في تسديد مديونياتهم هم من أولئك الذين يعيشون تحت مستوى الفقر تماماً*.

وترجع أهمية عنصر التغلغل فيما يمثله من إمكانية وصول الجهة المقرضة إلى تحقيق اقتصاديات النطاق، وتقدر بعض الدراسات أن مؤسسة الإقراض متناهي الصغر يمكن أن تعد محققة لاقتصاديات النطاق عندما يصبح لديها 1500 مقترض، وهو ما يتحقق غالباً بعد عامين من تأسيسها (Egypt Human Development Report, Ibid: 140).

4- الاستقرار المالي:

الاستقرار المالي يشير إلى قدرة المؤسسة التمويلية على استرداد تكاليفها من خلال ما تحققه من عوائد. وهنا قد يثار التساؤل بخصوص الكيفية التي يمكن بها أن نتوقع من الفقراء أن يساهموا في استمرارية عمليات الإقراض المتناهي الصغر، وما إذا كان ينبغي أن تقدم لهم تلك الخدمة دون الحصول على تكلفة تقديمها. وهنا يمكن القول أنه لضمان الالتزام طويل الأجل في تقديم التمويل للفقراء، فلا بد من إيجاد كيانات مالية قادرة على

* أقل من دولار أمريكي يوميًا.

الاستمرار في ظل محدودية الجهات المانحة. والطريق الوحيد للتمكن من استمرارية تلك الكيانات المالية هو قطع الاعتماد على التمويل من الجهات المانحة وتمكينها من الدخول في الأسواق المالية- وبهذا تضمن استقلالها.

وقد لاحظت الباحثة أن هناك من يضيف بعداً آخر ضمن معايير جودة إدارة الإقراض متناهي الصغر، يتمثل في عدد ما يخلقه القرض من وظائف أو ما يحدثه من نمو في الدخول.

ويشير الجدول التالي إلى أن مؤسسات الإقراض متناهي الصغر الآسيوية تتمتع بدرجة تغلغل مرتفعة؛ فلديهم أكبر عدد من المقترضين - 70% منهم من النساء. وتشير الأرقام كذلك أن تلك المؤسسات تحتل المركز الثاني بعد المؤسسات الأفريقية فيما يخص أعداد المقترضين الذين تمكنوا من تحقيق مدخرات. أما من حيث حجم القروض والودائع فالمؤسسات الآسيوية تعد ضمن أدنى المستويات (Weiss; Montgomery & Kurmanalieva, 2003: 7).

جدول (1)

درجة التغلغل وفقاً للتوزيع الجغرافي

عدد المقترضين	متوسط قيمة القرض	عدد المدخرين المتطوعين	متوسط قيمة الادخار (دولار أمريكي)	
21,974	228	27,082	105	أفريقيا
32,915	195	18,374	39	آسيا
6,040	590	0	-	أوروبا الشرقية/ آسيا الوسطى
13,755	581	2,422	741	أمريكا اللاتينية
13,463	286	0	-	الشرق الأوسط/ شمال أفريقيا

المصدر: Microbanking Bulletin Issue 9, July 2003.

رابعاً- أهداف القروض متناهية الصغر:

بداية لتحديد الأهداف لا بد من تحديد الفئة المستهدفة بالإقراض والتي تعتبر من الفئات المستضعفة أو المهمشة اجتماعياً، وقد وجدت الباحثة أن هناك أربعة معايير تستخدم للحكم على مدى تهميش فئة ما من المجتمع؛ تلك المعايير هي التي يتبناها مجلس "لاكين" الأوروبي Laeken European Council، وهي كالتالي (Siewertsen et al.,:7-8):

1- ضعف المشاركة المجتمعية الرسمية وغير الرسمية، بما تشمله من أوجه النشاط المختلفة، وضعف المساندة والعزلة الاجتماعية.

2- ضعف التجانس الثقافي أو القيمي، وهو ما يشير إلى ضعف الاتساق والإطار القيمي العام وهو ما ينعكس على ضعف أخلاقيات أداء الخدمة، وضعف الإرادة اللازمة للتعليم، بالإضافة إلى إساءة استخدام نظم الضمان الاجتماعي، وتطرف وجهات النظر فيما يخص واجبات وحقوق كل من الرجل والمرأة.

3- نقص الإنشباع للحاجات الأساسية، والحرمان من الواجهة الاجتماعية، ووجود مشكلات فيما يتعلق بالديون.

4- عدم التمكن من الاستفادة من الخدمات العامة (الرعاية الصحية والتعليمية- وخاصة فيما يتعلق بالأطفال- وتوفير السكن والحصول على الخدمات القانونية والمالية ومكان للتوظيف والتأمينات الاجتماعية). وباستخدام تلك المعايير في تحديد الفئة المستهدفة، يمكن توقع تحقيق برامج الإقراض متناهي الصغر لأهدافه المرجوة. وسوف تقوم الباحثة بتحليل علاقة القروض متناهية الصغر بكل من: الفقر، والنمو الاقتصادي، وتمكين المرأة.

أ- الإقراض متناهي الصغر والفقر:

يمكن تعريف الفقر على أنه مستوى الدخل الذي يقل عن الحد المقبول اجتماعيًا. وهنا لا بد من التفرقة بين فئات الفقراء؛ فهناك فقراء مزمنين Chronic Poor وفقراء مؤقتين Transitory Poor وقعوا فقط تحت وطأة الفقر نتيجة صدمة ما. وبالنسبة للفقراء المزمنين من الممكن أيضًا التمييز بين أولئك الذين لديهم إعاقة جسمانية أو اجتماعية، الذين سيقون في مستتق الفقر إذا لم يحصلوا على المساندة اللازمة، وبين الفئة الأعم التي تعيش في الفقر بسبب عدم توافر الفرص لديهم للعمل أو للتملك. أيضًا يتم التمييز بالنسبة للفئة الأخيرة بحسب درجة الفقر؛ بحيث يتم التحديد بناءً على مدى بعدهم أو اقترابهم من حد الفقر. فأولئك الذين يبعدون كثيرًا أسفل حد الفقر يمثلون "بؤرة الفقر Core Poor" ويتسمون بعدم وجود مصدر ثابت أو مستمر للدخل.

وللتعرف على تأثير الإقراض متناهي الصغر على الحد من الفقر، توصلت الباحثة إلى أنه ينبغي البحث عن إثباتات في ثلاثة مجالات على وجه الدقة (4-6): (Weiss; Montgomery & Kurmanaliev, Op.cit.:

- المدى الذي ساهمت به تلك القروض في إحداث تغييرًا مستمرًا فيما يخص انتشار المقترضين من الفقر على نحو دائم.
- ما إذا كانت تلك القروض تصل إلى الفئة الأوفر حظًا بين الفقراء، تاركة الفئات الأقل حظًا " الفقراء المدقعين" على حالهم دون تغيير.
- إلى أي مدى تعد تلك القروض وسيلة رشيدة "اعتبارات التكلفة" لتوليد الدخل لدى الفقراء.

ويحدد بنك جرامين عشرة مؤشرات رسمية لتحديد مستوى الفقر؛ ويجري طاقم البنك كل عام تقييمًا لمدى التحسن في المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمقترضين/ مقترضات باستخدام مؤشرات عشرة، بحيث يعد المقترض قد نجح في الخروج من الفقر إذا نجح في تحقيق تلك المؤشرات (للمزيد من التفصيل أنظر: (Martinsen, Op.cit.:

وعلى هذا نجد أن القروض متناهية الصغر تستهدف تمكين تلك الفئات المستضعفة بشكل عام، فهناك فئاعة بأن الفقراء سيتمكنون من خلال حصولهم على التمويل اللازم من زيادة دخولهم وخلق فرص توظيف جديدة، ومن ثم ينجحون في إنقاذ أنفسهم من دائرة الفقر.

هدف آخر يمكن تحقيقه من خلال القروض متناهية الصغر، يتمثل في كونها وسيلة للحد من عدم المساواة بين طبقات المجتمع، حيث استطاعت إحدى الدراسات التطبيقية إثبات العلاقة بين الحصول على القروض متناهية الصغر وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع (Bondevik, Op.cit: 7-8).

كما تشير إحدى الدراسات عن نتيجة أخرى هامة للإقراض متناهي الصغر، حيث وجد أنه بعد مرور 20 عامًا على التطبيق - أضحت تلك القروض وسيلة هامة للحد من الأمية حيث أن التصرف الأول للفئات المستهدفة هو إرسال أولادهم للتعليم في المدارس (Baker and Biety, Op.cit: 11).

ب- الإقراض متناهي الصغر والنمو الاقتصادي:

هل يؤدي الإقراض متناهي الصغر إلى تعزيز النمو على مستوى الاقتصاد ككل؟ إن هذه العلاقة لم يتم إثباتها بعد؛ فعندما يراد دراسة دور الإقراض متناهي الصغر على النمو الاقتصادي، لا بد من الأخذ في الاعتبار بعض المتغيرات مثل: نسبة الناتج إلى رأس المال، ودرجة عدم المساواة، ومستوى الفقر. وهنا لا بد من التفرقة بين عملية التوظيف الذاتي **Self-employment** وعملية التنظيم/الاستثمار **Entrepreneurship** ورغم معاملتهما معاملة واحدة في بعض الكتابات، إلا أن الأخيرة تستلزم بالضرورة رأس مال كبير نسبيًا وتوظيف العمالة بالأجرة، بينما يشير مفهوم التوظيف الذاتي إلى رأس مال صغير نسبيًا بالإضافة إلى عمل الفرد ذاته.

ويرى البعض أن القروض متناهية الصغر من شأنها التأثير على فرص التوظيف الذاتي، وليس على فرص الاستثمار؛ فهي تفتح المجال لعمليات من التوظيف الذاتي والذي لم يكن لديها الفرصة للعمل بأجر لدى هيئات أخرى. فطبقًا للتقديرات فإن المنشآت متناهية الصغر توفر 99% من إجمالي حجم التوظيف في القطاع الخاص غير الزراعي في مصر (وزارة التجارة الخارجية، 2002: 7).

كما أنه قد وجد أن القروض متناهية الصغر تسهم في زيادة نسبة الناتج إلى رأس المال في الأجل الطويل، كما أنها تسهم في الحد من استخدام البدائل الأقل إنتاجية في المجتمع والممثلة في معونات الرفاهة أو المعونات الاجتماعية.

هذا بالإضافة إلى أن تلك القروض من شأنها الحد من مستويات عدم العدالة من خلال زيادة دخول الفقراء كنتيجة لعملهم، هذا من جانب، والتقليل من دخول الطبقات العليا من خلال زيادة الدخل التي يمنحها المنظمون للعاملين من جانب آخر. أي أن القروض متناهية الصغر تؤدي إلى التقليل من عدم العدالة من خلال تقليل التفاوت في الدخل (Ahlin & Jiang, 2005: 4).

وتشير بعض الدراسات إلى إمكانية ظهور سلبيات نتيجة لما تؤدي إليه القروض متناهية الصغر إلى زيادة في نسبة التوظيف الذاتي؛ وهذا ما يحدث في حالة ما إذا أدت تلك القروض إلى زيادة معدلات الأجور في مقابل تخفيض العائد على رأس المال - مما يؤدي إلى خروج عدد من عناصر التنظيم **Entrepreneurs** خارج سوق الاستثمار.

كما تشير إحدى الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من العمالة تمتعت بزيادة مؤقتة في أجورهم دامت لأربع سنوات أو أقل - هذا التحسن في الدخول الناجم عن عملية التوظيف الذاتي. وعلى النقيض من ذلك وجد أن تلك الزيادة كانت مصحوبة بدخول منخفضة مقارنة بأجور العاملين في القطاع الخاص (Bruce & Schuetze, 2004: 576).

ج- الإقراض متناهي الصغر وتمكين المرأة:

تحاول الكثير من النساء في العالم محاربة الفقر من خلال عمليات التوظيف الذاتي؛ وهذا يستلزم خلق مشروعات بحاجة إلى تمويل بنكي. وتكمن المشكلة في أنه وعلى مستوى العالم تستطيع النساء الوصول فقط إلى 3% من القروض البنكية.

وبهذا ترى الباحثة أنه رغم دعاوى المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمعات المتقدمة، إلا أن التشكيك في قدرات المرأة وعدم المساواة بينها وبين الرجل أمر لا يتعلق بدرجة التقدم أو التخلف في المجتمع؛ ففي عام 2001 أجرى مجلس الاتحاد الأوروبي دراسة شملت كافة النساء الأوروبيات اللاتي تقدمن للحصول على قروض بنكية في ذلك العام، ووجد أن البنوك قامت برفض 85% من المتقدمات. ورغم تلك التفرقة والاضطهاد، استطاعت المرأة أن تثبت أنه يمكن الاعتماد عليها في تسديد ما حصلت عليه من قروض؛ فمن ضمن النساء اللاتي نجحن في الحصول على قروض، فقط 1.6% فشلن في سداد كافة الأقساط (1-2: Berggren, 2003). فما هو السبب إذن الذي يقف وراء هذا الموقف الراض من قبل البنوك التجارية في منح النساء قروضاً؟

يعزو البعض جزء من السبب إلى حقيقة أن البنوك التجارية ترى أن معظم القروض التي تطلبها النساء هي من الصغر بحيث تعني فائدة قليلة بالنسبة للبنك (التكلفة التي يتحملها البنك لتنظيم عملية الحصول على قرض كبير مساوية لتلك اللازمة لمنح قرض صغير)، ولكن ترى الباحثة أن تلك البنوك لا تأخذ في الاعتبار كون المخاطرة المصاحبة لتلك القروض الصغيرة تكون متدنية - حيث تلجأ النساء إلى الاقتراض في حدود ما يكفيها فقط لبدء مشروعها الجديد واضعة في الاعتبار السرعة في سداد قرضها بمجرد أن يبدأ المشروع في إيراد الدخل.

كما تتمثل المعوقات التي تواجهها المقترضات في بعض الحالات في قيام البنك بطرح مجموعة من الأسئلة غير الموضوعية تتعلق بحالتها الاجتماعية وعدد الأطفال وما إذا كان الزوج موافقاً على مشروعها وعدد الساعات التي تزمع العمل فيها. وفي بعض الحالات - في بنجلاديش مثلاً - لا يسمح للمرأة بسحب أية مدخرات تكون قد قامت بإيداعها إلا في ظل وجود الزوج وموافقة، هذا بالإضافة إلى التشكيك في مقدرتهن على إدارة مشروع ما. ويلاحظ أن مثل هذه الأسئلة لا يتم طرحها في حالة إذا كان المقترض رجلاً (يونس، مرجع سابق: 86).

سبب آخر وراء صعوبة حصول النساء على قروض بنكية، يكمن في رؤية البنك للمشروع الذي تنتبها المرأة، فالمشروع من وجهة نظر البنك يجب أن يكون ذي معدل نمو متسارع قابل لتوظيف عدد معتبر من العمالة وقادر على تحقيق أرباح. ولكن بالنظر للمشروعات التي تقدم عليها النساء، ترى البنوك أنها محدودة، وليس لها رؤية واضحة بالنسبة للتوسع في الأجل القصير - فالمشروع لا يعدو في أغلب الأحيان أن يكون مشروعاً للتوظيف الذاتي.

وكوسيلة لمواجهة الاضطهاد الموجه ضد المقترضات، تم تأسيس البنك الدولي للنساء WWB عام 1979، والذي انبثق عنه أكثر من 43 هيئة تابعة حول العالم. ولتسهيل حصول النساء على القروض تبنى WWB مشروعاً أطلق عليه "أعطوا النساء قرضاً Give Women Credit". وبموجب هذا المشروع عُقدت سلسلة من الحلقات التعليمية للنساء، لتعليمهن استراتيجيات التعامل مع البنوك، والمصطلحات الفنية المستخدمة في القطاعات البنكية.

وفي سبتمبر 2000 تبنى البنك الدولي للنساء WWB مشروعاً آخر أطلق عليه "قروض متناهية الصغر بلا ضمانات Micro-credits Without Collaterals". بموجب هذا المشروع تم إتاحة 18 مليون يورو يتم منحها كقروض لأولئك اللاتي تم رفض طلباتهن للحصول على القرض بسبب نقص أو عدم وجود ضمانات. ورغم أن هذا البرنامج لم يكن محصوراً على النساء، إلا أن النسبة الأكبر ممن استفدن منه كانت من النساء اللواتي لا عمل لهن، أو المهاجرات، أو ممن هن أكبر من 45 عاماً. وقد تم تمويل 60% من هذا المشروع من قبل صندوق الاستثمار الأوروبي، و20% من قبل المؤسسة الرسمية الأسبانية للقروض ICO، ونسبة 20% من البنوك الأسبانية (Berggren, Op.cit: 3).

وخلال تلك الفترة أيضاً ظهرت حركات أخرى تتادي بإعطاء دوراً أكبر للنساء في الحصول على قروض متناهية الصغر، ومن أمثلتها "المبادرة النسائية للتوظيف الذاتي" عام 1988 تحت رعاية مؤسسة المرأة Women's Foundation في سان فرانسيسكو. وقد نادى تلك المبادرة بزيادة البدائل الاقتصادية المتاحة للنساء وذلك من خلال توفير دورات تدريبية لتنمية الروح التنظيمية لدى النساء وتقديم القروض لهن. وقد أكدت تلك المبادرة على التدريب لمساعدة المشروعات النسائية على التوسع. ووفقاً لتلك المبادرة يستمر التدريب 14 أسبوعاً من أجل تجهيز المشاركات ليكن جديرات بالحصول على القروض (Servon: 531-532).

وتشير إحدى الدراسات عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض متناهية الصغر على النساء في بنجلادش إلى النتائج التالية*:

- 10% فقط من النساء رأين أنهن يتمتعن بالسيطرة الكاملة على إدارة نشاطهن الاقتصادي، بينما أشار 90% إما إلى مشاركة أزواجهن أو أحد أفراد الأسرة لهن.
- ترى 72% من النساء حدوث تحسن في دورهن بالنسبة لصنع القرار داخل الأسرة مقارنة بالوضع قبل حصولهن على القرض - حتى في حالة عدم سيطرتهن على إدارة مشروعاتهن بالكامل.

* تم اختيار عينة عشوائية ضمت 2501 من المتعاملات في القروض متناهية الصغر لمدة أربع سنوات أو أكثر؛ وبالمصادفة جاءت غالبية مفردات العينة كلها من النساء و1% فقط من الرجال. تم إجراء الدراسة خلال شهري يناير و فبراير 2006، وظهر التقرير النهائي للدراسة في أغسطس 2006.

- مازالت نسبة 38% من النساء في العينة يعانين من القهر النفسي أو الجسدي من واحد أو أكثر من أفراد الأسرة- عادة من قبل الزوج. وتشير النتائج إلى تزايد حدة القهر أو التعذيب في حالة 60% من نساء العينة، بينما بقي الوضع كما هو أو حدث تحسن طفيف في 40% من الحالات.
- إمكانية الحصول على الكميات المناسبة من الطعام ظلت موضع شك بالنسبة لخمس عدد المقترضات، وتزيد هذه النسبة إلى الثلث بالنسبة لجودة الطعام (وليس كميته).
- حدث تحسن في إمكانية الحصول على الخدمة الصحية المناسبة، وتحسن كذلك في الخدمة التعليمية؛ حيث زادت أعداد الأطفال المسجلين في المدارس ولا سيما من الفتيات.
- بالنسبة إلى الأحوال بشكل عام، أشارت الدراسة إلى حدوث تحسن في ثلث الحالات فقط؛ الأمر الذي يشير إلى ضرورة بذل المزيد من الجهد في سبيل أن يعكس استخدام القروض على تحسين أوضاع المقترضات وتحقيق المزيد من تمكينهن (Kholiquzzaman, 2007: 16-17).

وفي دراسة أخرى عن تأثير القروض متناهية الصغر على النساء في ريف الكاميرون في الفترة من عام 2000-2003، جاءت النتائج أكثر إيجابية عن الوضع في بنجلاديش، حيث تشير الدراسة إلى (Arrey, 2004: 8-10):

- 1- حدوث تحسن في مكانة المرأة ودورها في صنع القرار داخل الأسرة، وقد أكدت غالبية المقترضات على شعورهن بالرضاء الذاتي والاستقلالية من جراء حصولهن على القروض.
- 2- استطاعت نسبة كبيرة الحصول على أرض وزراعتها؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي في تلك الفترة.
- 3- تحسن الأوضاع التعليمية والصحية لأبناء المقترضات، اللاتي لم يعد ينظر إليهن كعالة على الأزواج وإنما باعتبارهن شركاء في تحقيق التنمية والتطوير لأسرهن.
- 4- أصبحت النساء أكثر تحرراً من سيطرة زعماء القرية، كما زادت قدرتهن على المساومة ومناقشة حقوقهن وإبداء الرأي.

وهكذا ترى الباحثة من الدراستين السابقتين أنه يمكن التعرف على علاقة إدارة القروض بتحقيق التمكين للمرأة، من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

- من المتحكم في الأسرة في عملية صنع القرار بخصوص أوجه التصرف في القرض؟
- من الذي يدير المشروع الذي تم إقامته باستخدام القرض؟
- من المتحكم في شراء مدخلات تلك المشروعات وتسويق منتجاتها؟
- من المتحكم في الدخل المتولد؟

وبالتالي فلا بد من تبني استراتيجيات من أجل مساندة أكبر لتمكين المرأة وإحداث تغيير في موازين القوى بين الجنسين. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى مجموعة من العوامل التي من شأنها أن تزيد سيطرة المرأة على إدارة قرضها وأنشطتها المدرة للدخل، وهي فيما يلي (Hunt & Kasynathan, 2002: 74):

- 1- الالتزام بتحقيق المساواة للمرأة عن طريق تفهم الموضوعات المتعلقة بـ "الجندر" وحقوق المرأة من قبل منظمات المجتمع المدني العاملة على المستوى المحلي.
- 2- تحقيق الرقابة للصيقة من قبل منظمات المجتمع المدني في جميع مراحل الحصول على وتشغيل القروض لتحقيق قدر أكبر من سيطرة المقترضات على قروضهن.
- 3- تبنى مؤسسات الإقراض لمناهج تعليمية من شأنها التأكيد على حقوق المرأة.
- 4- تبنى أنواع من التدريب الفني من شأنها التأكيد على قدرتها على إدارة أي نشاط اقتصادي وتسويقه.
- 5- توجيه المزيد من الاستثمارات لأنشطة من شأنها تغيير توجهات وسلوكيات الرجل تجاه المرأة.

خامساً- التحديات التي تواجه القروض متناهية الصغر:

- من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة، أمكن للباحثة تصنيف المشكلات المرتبطة بالتمويل متناهي الصغر إلى:
- أ- مشكلات مرتبطة بالدول النامية.
 - ب- مشكلات مرتبطة بشروط الإقراض.
 - ج- مشكلات مرتبطة بعلاقات القوى في المجتمع.
- أ- المشكلات المرتبطة بالدول النامية:

يحتاج المقترضون في الريف إلى واحد أو أكثر من الخدمات التالية: النقل والاتصالات وخدمات الري والتخزين. وهذا الاحتياج إلى مشروعات البنية التحتية يختلف بحسب طبيعة النشاط، فبينما يبدو أقل أهمية بالنسبة لبعض المشروعات الصغيرة غير الزراعية مثل: تصليح الدراجات، الحياكة، فإن هذا الاحتياج يصبح ذي ضرورة ملحة بالنسبة للمشروعات الصغيرة الزراعية في الدول النامية.

فالمتاح من القروض المتناهية الصغر لا يبدو دافعاً مغرياً بالنسبة لفلح في دولة كالهند لكي يتحول إلى إنتاج المحاصيل النقدية مثلاً إذا لم يتوفر مكان لتخزين محصوله، أو إذا لم يتمكن من الوصول إلى السوق لتسويق إنتاجه. هذا على جانب كون الأسواق في الدول النامية في مجملها أسواق غير تنافسية وغير مستقرة.

وإلى جانب المشكلات السابقة هناك مشكلات متعلقة بالأمية وانخفاض مستوى التعليم الذي يعد سمة مشتركة في أغلب الدول النامية، هذا بالإضافة إلى عدم القدرة على التعامل مع الأرقام؛ الأمر الذي يزيد من صعوبة تتبع واحتساب التدفقات النقدية (4: 2004, Mishra & Nayak).

ب- المشكلات المرتبطة بشروط الإقراض:

يمكن حصر تلك الشروط في شرطين رئيسيين هما: شرط يتعلق بتحديد الفئات المستهدفة من الإقراض، وشرط يتعلق بأسعار الفائدة وأقساط تسديد القرض.

بالنسبة للشروط الأول، فتشير بعض الدراسات الميدانية التي حاولت تقييم مشروعات القروض متناهية الصغر إلى أن من استفاد من تلك القروض هي فئة الفقراء الأوفر حظاً. وقد أجريت دراسة ميدانية هدفت إلى تقييم أثر عدد ثلاثة عشر من مشروعات القروض متناهية الصغر التي يدعمها البنك الدولي في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية من حيث تحسينها لدخول المقترضين. وقد خرجت تلك الدراسة بأن الفائدة من تلك المشروعات جاءت مرتبطة بدرجة الفقر للمقترض؛ حيث استفادت طبقة الفقراء الذين ينتمون إلى الشريحة العليا والوسطى بدرجة أكبر من شريحة الفقراء الأشد فقراً، وأعزت الدراسة هذه النتائج إلى مجموعة من العوامل تتمثل فيما يلي (Hulme & Mosley, 1996: 109):

- 1- كلما كان الأفراد أكثر ثراء كلما تنوعت الفرص الاستثمارية، أما الفئة الأفقر فتميل إلى الاستثمار في عدد محدود من الاستثمارات.
- 2- الفقراء الأوفر حظاً لديهم المقدرة على المخاطرة في استثمارات أكثر ربحية من دون المخاطرة بالحد الأدنى اللازم لبقائهم على قيد الحياة.
- 3- الفقراء الأوفر حظاً لديهم مقدرة أكبر على الوصول إلى السوق وجمع معلومات عنه.
- 4- إذا لم يتم تحديد الكيفية التي سينفق فيها القرض، فإن فئة الفقراء الأشد فقراً يميلون إلى استنفاد القرض لأغراض استهلاكية.
- 5- عادة ما يخشى فئة الفقراء الأشد فقراً من الإقدام على أخذ قروض كبيرة حتى لا يضيعوا على أنفسهم فرصة الحصول على قرض آخر في حالة عدم تمكنهم من سداد القرض.
- 6- الأسواق الريفية تتسم بقدرة استيعابية منخفضة - درجة تشبع سريعة - بحيث لا يتم استيعاب المنتجات الجديدة بسهولة، إضافة إلى عدم قدرة الفقراء الأشد فقراً على الوصول إلى الأسواق في المناطق الحضرية لتسويق منتجاتهم.

أما الشرط الثاني؛ أسعار الفائدة وأقساط تسديد القروض، وبالنسبة لأعباء القروض، فتشير إحدى الدراسات إلى أن القروض متناهية الصغر تبدو وكأنها عبء لا نهاية له لغالبية المقترضين؛ فهؤلاء يدفعون فوائد Base Interests تتراوح بين 10-15% وأحياناً قد تصل إلى 18%- إلا أنه قد وجد أن معدل سعر الفائدة إذا حسبت بأسلوب تراكمي هما 27% و 31% على التوالي - هذا بالنسبة لبنك جرامين. وقد تصل إلى معدلات أعلى من ذلك في جهات أخرى (42% لسعر الفائدة و 45% كتكلفة للإقراض) (Kholiquzzaman, Op.cit: 36-37).

ويمكن تفسير ذلك بأن القسط الأول لتسديد القرض لا بد أن يتم دفعه بعد الأسبوع الأول من تسلم القرض. ولا يمكن توقع أن يحدث توليد للدخل إلا من خلال الاندماج في نشاط تجاري صغير. وقد لجأ الكثير (75%) من المقترضين إلى سداد القسط الأول من واقع ما تسلموه من قرض أو من مدخرات سابقة أو متحصلات من دخول أعضاء الأسرة الآخرين من مصادر لا علاقة لها بالقروض متناهية الصغر.

كما أشار نصف المقترضين إلى أنهم واجهوا صعوبات في سداد القروض، وقد لجئوا في بعض الأحيان إلى التجار المرابين للحصول على قيمة القسط. وتشير نتائج الدراسات أن المقترضين فشلوا في الحصول على دخول تخرج بهم من دائرة الفقر، وإن أشار البعض إلى ترددهم إلى حالة أكثر فقراً.

ج- المشكلات المرتبطة بعلاقات القوى في المجتمع:

يرجع نجاح الإقراض متناهي الصغر إلى السياق الاجتماعي وعلى الأخص منظومة علاقات القوى السائدة. فالفقراء يستمرون في فقرهم، بسبب عدم التوازن في توزيع القوة على المستوى المحلي والقومي والدولي؛ فوضع الفقراء الذي لا يكسبهم أية قوة نسبية يدفعهم إلى العمل لتحقيق صالح من يملك السيطرة على الأرصدة المولدة للدخل (Mishra & Nayak, Op.cit: 4-6).

وفى دراسة لإحدى المؤسسات البحثية في بنجلاديش تم تقدير حجم المعونات الخارجية التي حصلت عليها بنجلاديش خلال الستة والعشرين عاماً المنصرمة بأكثر من ثلاثين بليوناً من الدولارات، ولكن قدرت الدراسة نسبة الأموال التي لم تتفق داخل بنجلاديش من تلك المعونات بحوالي 75%؛ حيث تم إنفاق هذه النسبة على شراء المعدات والآلات وفي الاستعانة بالخبراء من الدول المانحة ذاتها. فالغالبية العظمى من الدول الغنية تقوم باستخدام ميزانيتها المخصصة للمعونة الأجنبية في توظيف عمالها وبيع منتجاتها، كل ذلك يحدث تحت مسمى برامج التخفيف من الفقر. أما نسبة الـ 25% المتبقية والتي من المفترض أن تتفق داخل بنجلاديش، فغالباً ما تجد طريقها مباشرة إلى شريحة صغيرة تشمل أبرز الموردين المحليين والقائمين على إبرام الصفقات والخبراء والاستشاريين.

وهكذا وجد أن الفئة الوحيدة التي تستفيد حقيقة من تلك المعونات هي الفئة التي تضم من هم أغنياء بالفعل. فالمعونات الأجنبية أضحت نوع من الأعمال الخيرية الموجهة لطبقة الأغنياء وذوي النفوذ، بينما تزداد طبقة الفقراء فقراً. فإذا أُريد لأموال المعونة أن يكون لها تأثيرها الإيجابي على حياة الفقراء، فلا بد من إعادة هيكلة عملياتها بحيث تصل مباشرة إلى الفقراء (يونس، مرجع سابق: 168-169).

وعلى مستوى المشروعات يمكن تصنيف المشكلات التي تواجه المشروعات متناهية الصغر إلى مشكلات تمويلية ومشكلات غير مالية ومشكلات تنظيمية وقانونية. وتتمثل **المشكلات التمويلية** في محدودية رأس المال الذي يمكن أن تحصل عليه المنشآت متناهية الصغر بشكل لا يتناسب مع احتياجاتها، بالإضافة إلى الافتقار إلى القدرات المؤسسية التي تستطيع استغلال تلك الموارد بشكل فعال.

والمشكلات غير المالية تنقسم إلى قيود على المدخلات والتي ترتبط بنقص العمالة الماهرة وصعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا ومدخلات الإنتاج ومكان العمل، إلى جانب معوقات التسويق التي تعود إلى محدودية قنوات وشبكات التوزيع ونقص المعلومات والمهارات التسويقية.

أما المشكلات التنظيمية والقانونية فرغم مواجهة كافة الأعمال الخاصة لمثل تلك المعوقات إلا أن المشروعات متناهية الصغر - على وجه الخصوص - غير مؤهلة للتعامل مع تلك المشكلات الناشئة عن اللوائح التنظيمية والشبكات البيروقراطية. ففي مصر - على سبيل المثال - نجد أنه أجل تأسيس منشأة صغيرة يتعين على صاحبها اتخاذ عدة إجراءات للحصول على كثير من الموافقات والتي تشمل: تراخيص إنشاء وتشغيل المنشأة، وتراخيص التأسيس وتسجيل الموقع، وطلبات الإعفاء الضريبي... إلخ. وللحصول على التراخيص والموافقات فإنه على أصحاب المنشآت الخضوع لحوالي 18 قانون على الأقل، بالإضافة إلى خضوع عملية التسجيل إلى أكثر من 100 قرار جمهوري ووزاري وقرار رئيس الوزراء بالإضافة إلى القرارات التي يصدرها المحافظون أو المستويات المحلية. ويقدر الوقت اللازم لإنهاء هذه الإجراءات بحوالي عام كامل. وتجدر الإشارة إلى أن المنشأة كلما كانت أكبر حجماً زادت قدرتها على تجنب الالتزام بهذه اللوائح التنظيمية؛ مما يعنى المزيد من المعوقات التنظيمية أمام نمو المنشآت متناهية الصغر (وزارة التجارة الخارجية، مرجع سابق: 16-24).

سادساً- عوامل نجاح عملية الإقراض متناهي الصغر:

- تشير إحدى الدراسات إلى مجموعة من المعايير التي لا بد من توافرها للحكم على مدى تمكين بيئة ما لمشروعات التوظيف الذاتي؛ تلك المعايير تشمل ما يلي (Siewertsen et al., Op.cit.: 21)
- 1- البيئة التنظيمية: إلى أي مدى يشجع المجتمع الأخذ بالمبادرة والعقلية الاستثمارية؟
 - 2- البيئة السياسية: بمعنى هل هناك مؤشرات في السياسات العامة تشير إلى مساندة مشروعات التوظيف الذاتي بشكل عام؟ وتشير إلى مساندة الفئات المهمشة على وجه الخصوص؟
 - 3- درجة الرفاهة أو الرعاية الاجتماعية: فإلى أي درجة يمكن اعتبار النظام متقدماً بحيث ينقل الأفراد من حالة البطالة إلى التوظيف - بما فيها التوظيف الذاتي؟
 - 4- الإطار القانوني للتمويل المتناهي الصغر: فهل هناك إطار قانوني مساند لخدمات التمويل متناهي الصغر؟
 - 5- الدعم المالي: بمعنى هل هناك إمكانية لوصول الفئات المهمشة وفئات التوظيف الذاتي إلى الخدمات المالية السائدة؟
 - 6- مساندة وتمويل مقدمي القرض متناهي الصغر: بمعنى هل يتم دعم القروض متناهية الصغر بتمويل مباشر ودائم؟
- وبناء على ما سبق وما تم عرضه من آلية وأهداف ومعوقات الإقراض متناهي الصغر، ترى الباحثة أنه لإنجاح وتشجيع هذا النوع من الإقراض لا بد من توفر مجموعة من الاعتبارات: سياسية ومالية وتنظيمية وبشرية.
- اعتبارات سياسية:**

لا شك أن للحكومات دوراً مهماً في رسم سياسات الإقراض متناهي الصغر والمساهمة في بناء الأطر التنظيمية والهيكل القانونية لمؤسسات الإقراض، وذلك من واقع قناعتها بأن التمويل متناهي الصغر هو أحد الوسائل الفاعلة للحد من الفقر.

وتشير الدراسات أن برامج الإقراض التي تحظى بمساندة حكومية تتمتع بنسبة كبيرة من النجاح. وتشمل هذه المساندة في:

- الحد من المتطلبات اللازمة للبدء في مشروع الإقراض والمساندة الفنية المؤقتة التي يحتاجها البرنامج في بداياته.
- الإسهام في تمويل البرنامج، مع ترك إدارته لمنظمات غير حكومية أو بنكية متخصصة.
- الترويج للبرنامج كوسيلة من وسائل الحد من الفقر من خلال تشجيع مشروعات التوظيف الذاتي.
- توفير البيئة الملائمة والمشجعة للمشروعات الصغيرة، ومن أمثلتها الإعفاء من الضرائب وعدم التهديد بقطع إعانات الرفاهة حتى يتم التحقق من توليد المشروع للدخل بشكل منتظم (Siewertsen et al., Ibid: 43)
- تنظيم دورات تدريبية لمحو الأمية في مجال إدارة الأعمال وفي مجال التعامل المالي وتحديد المخاطر للأفراد المشاركين في البرنامج.
- مساندة الأبحاث الميدانية التي تجرى على المستويات المحلية للكشف عن الفئات الأكثر فقراً والكشف عن إمكاناتهم الكامنة التي من الممكن أن تحولهم إلى فئة التوظيف الذاتي. وكذا البرامج التي تكشف عن المعوقات التي تجعل الفرد تحت تهديد الفقر مثل عدم المشاركة المجتمعية ونقص الحقوق الاجتماعية المتوفرة له كشرط سابق لتحويله للفئة التوظف الذاتي (Siewertsen et al., Ibid: 69).
- إعطاء معاملة تفضيلية للمؤسسات العاملة في مجال الإقراض متناهي الصغر (إعفاءات/حوافز).
- تشجيع البنوك على المشاركة في المخاطر التي تتحملها المؤسسات العاملة في الإقراض متناهي الصغر عن طريق اختبار جدارة المقترض وجدوى مشروعه الصغير.
- منح امتيازات ضريبية للمستثمرين الذين يمدون مؤسسات الإقراض بجزء من التمويل.
- هذا بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الشروط التي تضعها مؤسسة أجنفند Arab Gulf Fund لضمان نجاح الإقراض الصغير ومتناهي الصغر وتفعيل دورهما في مكافحة الفقر - وهي فيما يلي (برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية؛ بنك الفقراء في الوطن العربي "أجنفند"، مرجع سابق):
- التزام الحكومات باستقلالية المؤسسات الإقراضية والابتعاد بها عن التدخلات السياسية والبيروقراطية.
- أن تجد مؤسسات الإقراض التشجيع والاعتراف من الجهات الاقتصادية في الدولة، ممثلة في وزارات المالية والبنك المركزي، والدعم الكافي من حيث الإشراف على أداء تلك المؤسسات، والإسهام في تطوير بنائها المؤسسي.
- اتفاق صانعو السياسات ومنتخذي القرار في الدولة وقيادات مؤسسات الإقراض فيها على بناء العناصر الرئيسية لأطر سياسات الإقراض في الدولة.

- الحرص على أن تكون القوانين والأنظمة مشجعة لسلسلة من الأطر والهيكل لتقديم خدمات مالية لشريحة أفقر الفقراء.
- العمل على زيادة دعم الممولين والمانحين وفتح نوافذ تمويلية جديدة لدعم مشروعات الإقراض الصغير والمتناهي الصغر.

اعتبارات مالية:

ترى الباحثة أن تلك الاعتبارات تنصرف بالأساس إلى محاولة الحفاظ على المزايا النسبية التي تتمتع بها مؤسسات الإقراض متناهي الصغر مقارنة بالبنوك التجارية. تلك المزايا استخلصتها الباحثة من خلال النتائج التي توصلت لها إحدى الدراسات عن الإقراض متناهي الصغر في الهند، حيث تناولت الدراسة مقارنة دور مؤسسات الإقراض الرسمي (بنوك ومؤسسات تمويلية متناهية الصغر) مع تلك غير الرسمية (التجار والمرايين) وتتمثل في (Development Policy Division Planning Commission in New Delhi, 2007: 5-6):

- انخفاض تكلفة الحصول على القرض لانخفاض درجة المخاطرة، وذلك يرجع لارتفاع درجة تغلغل مؤسسات الإقراض متناهي الصغر في المجتمع المحلي.
- عدم الاعتماد على أسلوب الضمانات، والاستعاضة عنه بالاعتماد على أسلوب الفريق في كثير من الحالات، فلكي يتمكن المقترض من الحصول على القرض لا بد أن يكون فريق، بحيث يكون أعضاؤه مسئولين مسئولية تضامنية عن سداده. إلا أن أسلوب الفريق لا يمثل ضماناً حقيقية حال تعرض أحد أو بعض أعضاء الفريق إلى كارثة (وفاة أو كارثة طبيعية)؛ الأمر الذي دفع مؤسسات الإقراض متناهي الصغر إلى ضرورة احتجاز جزء من أرباح المقترض كتأمين يساعده في حال تعثره في سداد الأقساط.
- حرية الحصول على تمويل من جهات خارجية أو داخلية، والابتعاد قدر الإمكان عن تمويل الإقراض باللجوء إلى البنوك التجارية، حتى لا يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكلفة الحصول على القرض.
- انخفاض سعر الفائدة الفعلية – والتأكيد هنا على الفائدة الفعلية وليس الإسمية. فقد تكون الفائدة الإسمية التي تحددها مؤسسات الإقراض متناهي الصغر مرتفعة مقارنة بتلك في البنوك التجارية، ولكن مع الوضع في الاعتبار المساعدات الفنية التي تقدمها مؤسسات الإقراض متناهي الصغر للمقترضين بدءاً من إجراءات حصولهم على القرض ومروراً باحتساب عوائد المشروعات وأقساط الدين ووصولاً إلى تقديم المشورات الفنية والتسويقية للمقترضين، فإنه يمكن الإدعاء بانخفاض أسعار الفائدة الفعلية في مؤسسات الإقراض متناهي الصغر مقارنة بالبنوك التجارية.
- أسلوب سداد الدين هو أمر آخر لا بد من أخذه في الاعتبار؛ فمن الضروري إعطاء مهلة كافية حتى يبدأ المشروع في جني الأرباح ليكون المقترض قادراً على سداد أقساط الدين وأرباحه.

اعتبارات تنظيمية:

وتتمثل في الإجراءات التي تتبعها مؤسسات التمويل متناهي الصغر لجذب المقترضين. ومن خلال ما تم مناقشته في الجزئية الثانية من البحث؛ إدارة عملية الإقراض متناهي الصغر، يمكن للباحثة التأكيد على النقاط التالية في هذا الصدد:

- ضرورة فتح قنوات للاتصال الفعال بين مؤسسات الإقراض متناهي الصغر ومجتمعها المحلي بهدف التعريف بأهداف المؤسسة وآلية الحصول على القروض، ومتابعة مشروعات المقترضين، ومساعدتهم في إعداد قوائمهم المالية، ويضاف إلى ما سبق مشاركة المجتمع المحلي قصص النجاح فيما تحقق من مشروعات.
- اتباع منهج المنظمات النواة- الذي يتم بموجبه التركيز على عينة من المجتمع المحلي يتم إقراضها على أن يتم التوسع في الإقراض في مرحلة لاحقة.
- الحفاظ على سلاسة الإجراءات ومرونتها ووضوحها لتقديم القروض؛ وبذا تحافظ مؤسسات التمويل متناهي الصغر بميزة نسبية في مقابل البنوك التجارية.
- بناء قنوات اتصال فعالة بين مؤسسات الإقراض متناهي الصغر ومجتمع الأعمال داخل وخارج مكان تواجدها الجغرافي بهدف تنمية مواردها المالية، ويرتبط الأمر بالضرورة بقدرته تلك المؤسسات على إعداد تقاريرها المالية على نحو يوضح أوجه نشاطها، وعلى توافر قيادة تتمتع بقوة تفاوضية عالية.
- التأكيد على خضوع المقترضين الجدد لبرامج تدريبية للتعريف بقواعد المؤسسات في الإقراض وكيفية احتساب الأرباح والأقساط الواجبة. وقد يضاف لما سبق برامج لمحو أمية المقترضين ولا سيما الأمية الحسابية، خاصة أن مؤسسات الإقراض متناهي الصغر تعمل في ظل مجتمع محلي ترتفع فيه درجة الأمية ولا سيما في المجتمعات النامية.

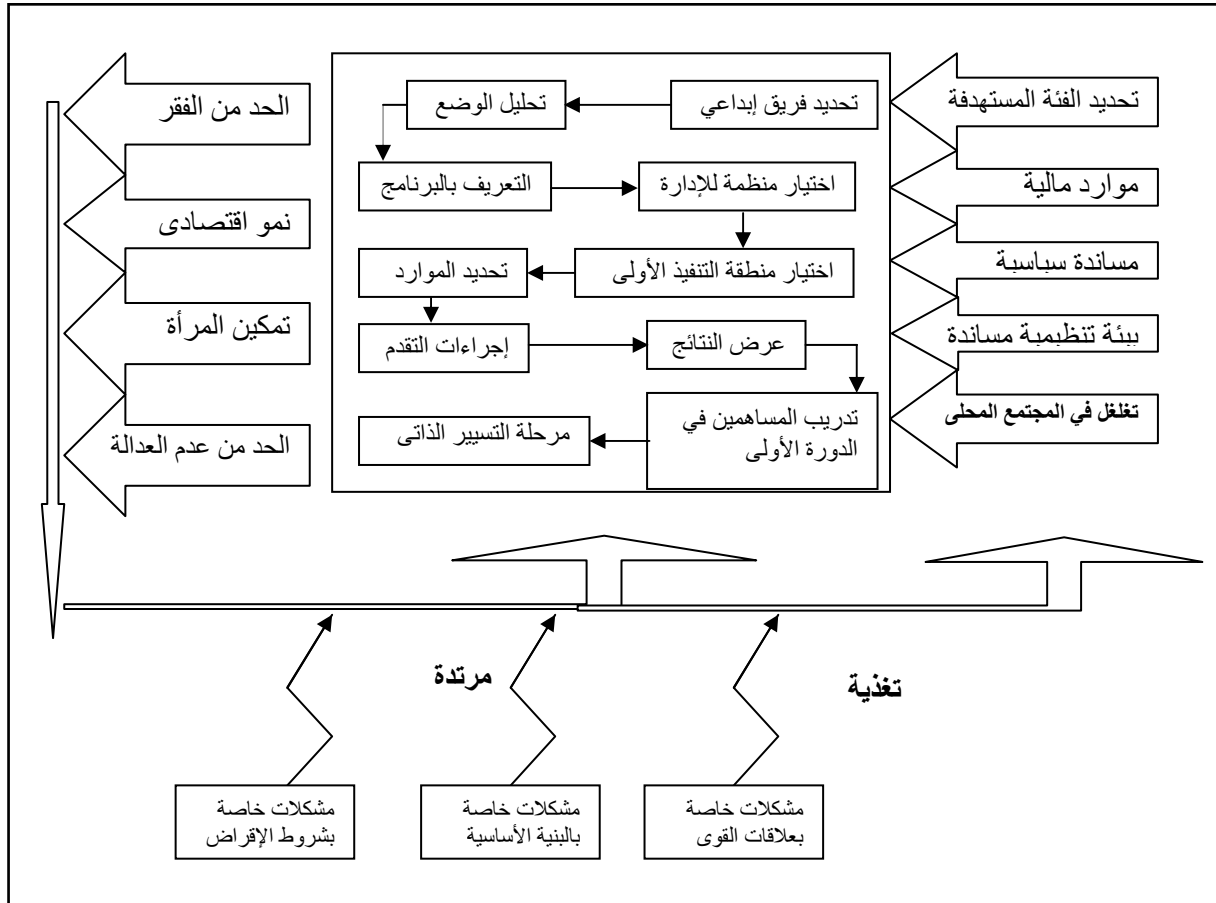
اعتبارات بشرية:

ترى الباحثة أنه من أجل أن تنجح برامج الإقراض متناهي الصغر في تحقيق أهدافها المرجوة، لا بد أن تنجح بداية من استقطاب الفئة المستهدفة من تلك البرامج، وهي الفئة المهمشة والأقل حظاً في المجتمع. فقد أثبتت العديد من التجارب الدولية أن حصول تلك الفئة على التمويل اللازم يؤدي إلى تمكينهم اقتصادياً (حيث يمثلون قيمة مضافة لمجموع القوة الشرائية في المجتمع)، وتمكينهم اجتماعياً (بتغيير علاقات القوة سواء داخل الأسرة الواحدة أو داخل المجتمع)، بالإضافة إلى تمكينهم سياسياً (حيث يكونون أكثر إقبالاً على المشاركة في الحياة السياسية) (Arry, Op.cit: 5).

سابعاً- نموذج لنجاح برامج الإقراض متناهي الصغر:

تتبنى الباحثة المنهج النظامي System Approach في صياغتها للنموذج، بحيث يمثل النموذج ملخصاً لما تم تناوله من أفكار في الورقة البحثية. وتتمثل مدخلات النموذج في المقومات التي ذكرتها الدراسة لإنجاح برامج الإقراض. أما مكون " العملية " في ظل المنهج النظامي فينعكس فيما رصدته الدراسة من خطوات لإدارة برامج الإقراض. أما مكون "المخرجات" فيتمثل في أهداف برامج الإقراض كما حددتها الدراسة. ويتبقى من مكونات النموذج مرحلة التغذية الرجعية Feedback والتي تشمل تقييماً لما أحرزته البرامج أهداف.

وفي هذا الصدد إما أن يكون التقييم إيجابياً فيؤدي إلى تكرار دورة القرض، أو أن يكون سلبياً نتيجة لتأثره بواحد أو أكثر من التحديات التي تناولتها الدراسة كمشكلات تواجه عملية الإقراض؛ الأمر الذي يؤثر سلباً على تحقيق برامج الإقراض لأهدافها المخططة. الأمر الذي يستدعي اتخاذ إجراءات تصحيحية سواء بالنسبة لمدخلات أو عمليات النموذج لضمان تطابق الأهداف الفعلية مع تلك المخططة. وفيما يلي شكل النموذج:



المصدر: من إعداد الباحثة

شكل (2) نموذج مقترح لنجاح برامج الإقراض متناهي الصغر

الخاتمة:

إن انهيار آليات عمل النظام الرأسمالي وما سببته من أزمات متصاعدة على المستوى الدولي سواء في أسواق المال و التجارة والعمل، يدعو إلى المزيد من التدخل سواء بالنسبة للحكومات او المجتمعات المدنية لتحقيق العدالة الاجتماعية. وتمثل القروض متناهية الصغر إحدى الوسائل لتحقيق تلك العدالة.

ولكن مراجعة الدراسات التي تناولت آثار مشروعات القروض متناهية الصغر تشير إلى نتائج متداخلة ومتضاربة؛ فقد كانت ناجحة في بعض الحالات وفاشلة في حالات أخرى. فمساعدة مشروعات القروض متناهية الصغر على النجاح يعطى نتائج متباينة بالنسبة للفئة المستهدفة "فئة الفقراء". ففئة الفقراء الأوفر حظاً (الأكثر ثراء) سوف تستفيد بدرجة أكبر، كما أن غير الفقراء أيضاً سوف يستفيدون، لاسيما إذا كانوا يتمتعون بمناصب سياسية أو اجتماعية مميزة.

وهكذا ترى الباحثة أن نجاح تلك المشروعات أو فشلها يعتمد في الأساس على الرؤية التي تصاغ خلالها وعلى كيفية تنظيمها وتنفيذها. فالقروض متناهية الصغر لا بد من صياغتها في إطار التنمية المجتمعية سواء بالنسبة للمشروعات الزراعية أو غير الزراعية. فتشير الدراسات إلى أن توفير القروض متناهية الصغر هو ضرورة وإن كانت غير كافية في حد ذاتها لنجاح مشروعات التطوير والتنمية المجتمعية، فتحقيق هذا يتوقف على عوامل عديدة. فالأمر يحتاج إلى بيئة ممكنة ومساعدة على النجاح.

كما أن تأثير تلك المشروعات يتوقف أيضاً على الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يتم التنفيذ فيه، فضعف الإرادة السياسية وجمود النسق الفكري للأفراد ونقص روح المبادرة ومحدودية السوق ونقص مشروعات البنية التحتية، كلها أمور من شأنها أن تحد من تأثير مشروعات القروض متناهية الصغر على التنمية المجتمعية.

ونتيجة للقيود السابق ذكرها، يرى البعض أنه على مؤسسات الإقراض متناهي الصغر أن تثبت وجودها وصولاً إلى حيز التنفيذ في محاولة للحد من القيود التي تحول دون نجاح المشروعات متناهية الصغر. وقد قدمت الدراسة نموذجاً يمكن لصانعي القرار الاستفادة منه إذا ما أُريد لمشروعات القروض متناهية الصغر النجاح في تحقيق أهدافها المجتمعية. وقد استقت الباحثة مكونات النموذج من خلال مراجعة الدروس المستفادة من تطبيق برامج القروض متناهية الصغر على المستوى الدولي.

المراجع

أولاً- مراجع باللغة العربية:

- برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) www.agfund.org/arabic/projects.htm
- يونس، محمد. 2007. *بنك الفقراء، القروض متناهية الصغر والمعرفة ضد الفقر في العالم*، ترجمة/ عالية عبد الحميد عارف. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- وزارة التجارة الخارجية. 2002. *تيسير الإجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: نموذج الشباك الواحد*، يناير.

ثانياً- مراجع باللغة الإنجليزية:

- Ahlin, Christian and Neville Jiang. 2005. *Can Micro-credit Bring Development?* Working Paper No. 05-W19, July, Department of Economics, Vanderbilt University, Nashville, TN 37235, www.vanderbilt.edu/econ (27/3/08)
- Arry, Agbor Richard. 2004. "An Impact Assessment of the Cameroon Gatsby Trust Micro Credit Scheme in the Mile Four Limb District", Paper presented in: *“International Project Management for NGOs*. www.globalverkstan.net.pdfreports04 December.
- Baker, Chris and Monnie Markel Biety. 2008. *An Analysis of Credit Union Micro Finance Performance in Ecuador*, Office of Development Studies, United Nations Development Program. <http://www.undp.org/ods/areas/area-3/area-mm/Baker5fin.doc> (25/3/08)
- Baron, David P. *Managerial Contracting and Corporate Social Responsibility* www.sciencedirect.com/science?_ob=ArticleURL&_udi=B6V76-4P8GWV6
- Berggren, Inger. 2003. "Give Women Credit", *Women and Enterprise: Making Waves Conference*, November. <http://www.prowess.org.uk/conference/presentations/Inger%20Berggren%20speech%20Thursday%20afternoon.doc> (26/3/08)
- Bondevik, Per N. 2008. *“Microfinance: A Selective Introduction with Special Focus on HIV/AIDS”*, Norwegian Church Aid, Occasional Papers Number 5/03. <http://english.nca.no/article/view/1683> (25/3/08)
- Bruce, Donald and Herbert Schuetze. 2004. "The Labor Market Consequences of Experience in Self- Employment", *Labor Economics*, Vol. 11, pp.575-598. Available on Line at: www.sciencedirect.com (23/3/08)
- Canada- Ontario Business Service Center. 2008. *“Sources of Micro- credit Financing”*, http://www.canadabusiness.ca/servlet/ContentServer?cid=1111577119231&lang=en&pagename=CBSC_ON%2Fdisplay&c=GuideFactSheet (25/3/08)
- Department of Finance Canada. 2003. *What is Micro- Credit?* http://www.ic.gc.ca/epic/site/ic1.nsf/en/h_00006e.html (25/3/08)
- Development Policy Division Planning Commission in New Delhi. 2007. "Competitive Micro Credit Market in India", *Report on the Eleventh Five year Plan* (2007/08-2011/2012), January. http://planningcommission.nic.in/aboutuscommiteewokgrp11wg11_micro.pdf.pdf

- Egypt Human Development Report, UNDP. 2005.
- Flowchart of Micro Credits. <http://www.makna.org.mymicrocredit.asp> (27/3/08)
- Ford Foundation. 2006. ***Muhammad Yunus and the Grameen Bank Win the Nobel Peace Prize for 2006***. http://www.fordfound.org/newsroom/view_news_detail.cfm?news_index=177 (26/3/08)
- Greenberg, Jerald and Robert A. Baron. 2008. ***Behavior in Organizations***. 9th ed. New Jersey: Pearson Education Inc.
- Harper, Malcolm. 1994. ***The Benign Paradox, Enterprise Development Center***. Cranfield University: Cranfield School of Management.
- Hulme, David and P. Mosley. 1996. ***Finance Against Poverty***. New York: Rout ledge. (http://europa.eu.int/comm/employment_social/soc-prot/soc-incl/index_en. (4/4/08))
- Hunt, Juliet and Nalini Kasynathan. 2002. "Reflections on Microfinance and Women's Empowerment," ***Development Bulletin 57***, February.
- Martinsen, Cecilia. 2008. ***Stockholm International Water Institute (SIWI), Micro-credit- a Nobel Peace Prize Winning Initiative***. www.siw.org/downloads/WF%20Articles/WF107_micro_credit.pdf. (26/3/08)
- Mishra, B. and Purusottam Nayak. 2004. "Limits of Micro Credit for Rural Development- A cursory Look", in J. K. Gogoi (eds.) ***Rural Indebtedness in North East India***. Dibrugarh University: Assam. pp.185-200. <http://www.google.com/search?q=micro+credits&hl=en&rls=AMSA,AMSA:2007-40,AMSA:en&start=140&sa=N> (17/4/08)
- Newton, Connie; et al. 2005. ***Microcredit with Integrated Services: A Case Study of Friendship Bridge in Guatemala***, April. www.friendshipbridge.org/reports_annualsmicrocredit_study.pdf.(4/4/08)
- Qazi, Kholiqzaman Ahmad. 2007. ***Socio- economic and Indebtedness-Related Impact of Micro- credit in Bangladesh***. The University Press Limited (UPL), Dhaka, January. www.MCinbangladeshfullreort_12jan07 (5/4/08)
- Servon, Lisa J. 2008. "***From Public Assistance to Self-Sufficiency: The Role For The Micro Enterprise Strategy***", Rutgers University. www.checagofed.org/cedricfilesV.%20micro%20lending.pdf (3/4/08)
- Siewertsen, Hedwig ; et al. 2008. ***Policy Measures to Promote the Use of Micro-credit for Social Inclusion***, Study Conducted on Behalf of the European Commission DG Employment, Social Affairs and Equal Opportunities, Unit E/2 http://europa.eu.int/comm/employment_social/soc-prot/soc-incl/index_en.(4/4/08)
- Tarasov, Sergein. 2002. ***How Arrange a Micro Credit Process, Support Materials, to the Management Strategy for National Parks of Russia***, Vol. 8, Moscow, The Biodiversity Conservation Center, 2002 www.livelyhoods.org/lessons.EuroAsiadocspdfMSRNP_Micro-credit.pdf (23/3/07)
- Weiss, John, Heather Montgomery and Elvira Kurmanalieva. 2003. ***Micro Finance and Poverty Reduction in Asia: What is the Evidence?*** ADB Institute Research Paper Series No. 53, December. pdf. www.adbi.org/files2003.rps53_microfinance_poverty.pdf. (26/3/08).

Micro-credits Mechanisms Objectives, and Challenges

Alia Abdel Hamid Aaref

Assistant Professor
Faculty of Economics and Political Science
Cairo University – Egypt

ABSTRACT

Micro credits stem their importance from their great role in poverty alleviation- a topic which received a great deal of international awareness through the Summit held in Washington in 1997. The Summit succeeded in gaining international support, and managed to formulate an agreed upon objective represented in trying to seek the poorest 100 million person worldwide.

Micro credits continued to receive more recognition, as the principle objective formed for the new millennium was to reduce poverty to half its ratio by 2015. It worth mention that half the world population- almost three billion- live with less than 2 dollar daily, and half this ratio lives with less than one dollar daily.

The research problem is to determine how effective is the tool of micro credits in dealing with societal problems- depending on international experiments. Also, how to outline criteria for effective micro credit programs, its application, and the encountered obstacles.

Corresponding to the mentioned research problem, the research objectives were:

- 1- Defining the concept of micro credits,
- 2- Analyzing the societal impact of micro credits,
- 3- Analyzing the obstacles- human and institutional- encountered,
- 4- Setting criteria for effective micro credit programs,
- 5- Developing a model for successful micro credits from a systems perspective.

Correspondingly, the researcher analyzed different points of view dealt micro credits as a concept, its related mechanism used for effective application of the program, challenges faced, and criteria for effective micro credits. Moreover, the researcher analyzed the impact of micro credits with regard to three main societal variables; poverty, economic growth, and women empowerment. Articulating the previous ideas, the researcher managed to develop a model for micro credits to be effective.

At the end, the researcher suggested that within the nowadays witnessed collapse of capitalism as a system and its corresponding global crisis, micro credits may be among the most influential tools to alleviate the negative repercussions. Micro credits are the right answer to the ongoing debates concerning human rights, justice, and social responsibility.